

# حلول اقتصادية ومهنية لأزمات الصحافة العمانية

## التحديات المالية تعيق حصول الصحف الإلكترونية على الأخبار من مصادرها



حلول من واقع أهل المهنة

وتضمنت المقترحات حلولاً مثل توفير بدائل تمويلية للمواقع الإخبارية الإلكترونية من خلال إلزام كبار المعلنين بتخصيص إعلانات للمواقع الإلكترونية العمانية بدلاً من الاعتماد على مواقع أجنبية مثل تويتر وفيسبوك وغوغل وغيرها، وفرض ضرائب على هذه المواقع العالمية لتعزيز تنافسية المواقع المحلية.

ودعت إلى تشجيع مؤسسات الدولة على دعم المواقع الإلكترونية عبر تحويل جزء من الإعلانات الحكومية إلى هذه المواقع، وبالتالي توفير دخل يتناسب ونفقات هذه المواقع.

وحد المشاركون على تحفيز الشركات على عقد اتفاقيات مع المواقع الإلكترونية بهدف تقديم خدمات إخبارية وإعلامية لهذه الشركات، في مقابل منح الحكومة امتيازات لهذه الشركات.

كما أكد المشاركون في الندوة على أهمية وجود متحدث رسمي عن المؤسسات الحكومية وذلك لمواجهة الشائعات والأخبار المغلوطة، فضلاً عن ضرورة محاربة الأخبار الكاذبة التي تسعى لليليل من سمعة السلطة عبر نشر معلومات غير حقيقية تمس سياسات واقتصاد السلطة أو قضايا تخص الشأن المحلي العماني.

الشائعات أو الأخبار المغلوطة التي تفقد المصدر الموثوق، وحذر المحامي خليفة لا تنافس الإلكتروني، بل هذا النوع من الأخبار على الاستقرار المجتمعي، وأكد أن عدم تحري الدقة والأمانة المهنية عند كتابة الخبر يعرض الصحفي للمساءلة القانونية والمجتمعية أيضاً.

وأشار إلى أن قانون المطبوعات والنشر في صيغته الحالية يتسع للصحف الإلكترونية، لكنه يرى الحاجة الماسة إلى إصدار قانون جديد يواكب العصر، موضحاً أن كل ما ينشر في وسيلة إعلامية يخضع لقانون النشر.

ودعا المشاركون إلى سن تشريع يدعم ويحمي الصحافة الإلكترونية، من خلال قانون شامل للإعلام يتيح لها الإسهام بفعالية في مسيرة الإعلام العماني، بما يضمن حماية العاملين في المواقع الإخبارية الإلكترونية وضمان وصولهم إلى المصادر الرسمية والمعلومات الصحيحة. وحث الصندوق الوطني للتدريب وبالتعاون مع وزارة الإعلام وجمعية الصحفيين، على تخصيص دورات تدريبية للعاملين في المواقع الإخبارية، من أجل زيادة تأهيلهم وتنمية مهاراتهم في العمل الصحفي الإلكتروني بحرفية ومهنية.

من جهته، اعتبر أحمد عمر مدير تحرير جريدة الرؤية أن الصحف الورقية لا تنافس الإلكتروني، بل هما مكملتان لبعضهما البعض، لكنه أوضح أن الصحف الورقية لديها قدرة أكبر وطاقة أشمل على نشر المحتوى الصحفي من الصحف الإلكترونية، بفضل زيادة عدد العاملين في الصحافة الورقية، وتخصصاتهم المتنوعة، وانتشارهم، إلى جانب قدرة الصحف الورقية على الحصول على أخبار من وكالات الأنباء ذات الإشراف الكلفة مالياً، حيث لا تستطيع أغلبية الصحف الإلكترونية أن تدفع اشتراكات لوكالات الأنباء نتيجة لارتفاع التكلفة وعدم كفاية الموارد المالية لدى الموقع الإلكتروني.

ولفتت الحاتمية إلى أنها تواجه أكبر تحد في عدم تجاوب المسؤولين الحكوميين مع الصحافة، حيث لا يفضلون الحديث إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، وأوضحت أن صحيفة المسار لا يعمل بها إلا عدد قليل للغاية نظراً لصعوبات التمويل، لكنها تعتمد على الصحفيين المتعاونين والمراسلين.

والتقت الحاتمية إلى أنها تواجه أكبر تحد في عدم تجاوب المسؤولين الحكوميين مع الصحافة، حيث لا يفضلون الحديث إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، وأوضحت أن صحيفة المسار لا يعمل بها إلا عدد قليل للغاية نظراً لصعوبات التمويل، لكنها تعتمد على الصحفيين المتعاونين والمراسلين.

**صحافيون يطالبون بإلزام كبار المعلنين بتخصيص إعلانات للمواقع الإلكترونية العمانية بدلاً من تويتر وفيسبوك**

والتقت الحاتمية إلى أنها تواجه أكبر تحد في عدم تجاوب المسؤولين الحكوميين مع الصحافة، حيث لا يفضلون الحديث إلى وسائل الإعلام الإلكترونية، وأوضحت أن صحيفة المسار لا يعمل بها إلا عدد قليل للغاية نظراً لصعوبات التمويل، لكنها تعتمد على الصحفيين المتعاونين والمراسلين.

وانتقل الحديث في الندوة إلى المحور الثاني بعنوان "مصادقة الخبر الإلكتروني"، وناقش الحضور مستوى ثقة الجمهور في الأخبار المنشورة عبر المواقع الإلكترونية، في ظل اعتماد البعض على الصحف الورقية أو التلفزيون والإذاعة في تحري مصادقة الخبر. وتطرق هذا المحور إلى إبراز الفارق بين المواقع الإلكترونية للمطبوعة والمواقع الإخبارية الإلكترونية المستقلة وحسابات الأفراد (أو ما يوصفون بـ"المؤثرين") التي تتناقل الأخبار.

وقالت أحلام الحاتمية مديرة تحرير صحيفة المسار، إن مصادقة الخبر الإلكتروني تأتي تدريجياً عندما يتحرى الموقع الدقة والمهنية في كل خبر يقوم بنشره، وهو ما يزيد من شعبية الموقع وحرص القراء على تصفح الأخبار المنشورة فيه، إدراكاً منهم لصدق هذا الموقع، وفي المقابل إذا كان الموقع يعتمد على العناوين المثيرة الخادعة، فإن المقلتي يرفضه، وبالتالي فإن القارئ هو من يمنح الثقة في الموقع الإلكتروني. وأوضحت أن الصحيفة تعتمد بصورة أساسية على نشر الأخبار المحلية التي تحصل عليها بمختلف الطرق، وفي المقدمة وكالة الأنباء

ناقشت مجموعة من الصحفيين وخبراء الإعلام العماني واقع وتحديات الصحافة الورقية والإلكترونية في بلادهم، ووضعوا جملة من المقترحات لتأمين الدعم الكافي لتطوير صناعة الإعلام وتحسين جودتها دون التخلي عن المصادقة وثقة الجمهور.

مسقط - تواصل رؤساء تحرير مؤسسات صحافية ومختصون في الإعلام الرقمي، في العاصمة العمانية مسقط، إلى جملة من الحلول والخطط الاقتصادية والمهنية لتطوير الصحافة المطبوعة والرقمية في البلاد، وتأمين التمويل اللازم لاستمرارها وإنتاج محتوى ذي جودة عالية، وذلك خلال الندوة التخصصية الأولى من نوعها بهذا الشأن في السلطنة.

وانطلق خبراء الصحافة والإعلام في مناقشاتهم، خلال ندوة بعنوان "المواقع الإخبارية.. تحديات المهنة وصعوبات التمويل"، من رصد التحديات التي تعاني منها الصحافة الإلكترونية وما تواجهه من صعوبات مثل صعوبة الحصول على المعلومة من مصدرها الموثوق في الوقت المناسب، وصعوبة توفير الموارد المالية اللازمة لإدارة المشاريع الإعلامية وضمان استمراريتها.

وقال المشاركون إن هذه المواقع تعاني من شح الإعلانات، التي تمثل مصدر الدخل الأول لأي وسيلة إعلامية، وذلك في ظل استحواد المواقع الدولية العملاقة على سوق الإعلانات، مثل غوغل وفيسبوك وتويتر، ما يضع هذه المواقع أمام تحدٍ بالغ الصعوبة في تدبير نفقاتها.

وذكرت الصحافية موزة بنت سليمان الخاطرية ممثلة موقع إذاعة الوصال الإخباري، إن الصحف الإلكترونية تواجه تحديات كبيرة في مقدمتها الصعوبات المالية، وقلة عدد العاملين فيها.

وبيّن أن المواقع الإلكترونية تعتمد على قدرتها في الحصول على أخبار حصريّة تستطيع أن تقدم قيمة مضافة للقارئ بعيداً عن الأخبار المكررة في مختلف الصحف الورقية.

## نقابة المحررين اللبنانيين تكتفي بالتنديد لانتهاك حقوق الصحافيين

ألت إليه الصحافة اللبنانية، حيث أقفلت مؤسسات صحافية وإعلامية أبوابها خلال السنوات الماضية، "ولم يكن لأي من النقابتين قول يُذكر في ذلك". وأضافت "في السنوات الأخيرة أيضاً، شهدنا واقعا خطرا على حرية العمل الصحفي والإعلامي، يستجلب استدعاء ومحامات، بعضها عسكري، لا يميز بين معلومة ورأي، ولا يهدف إلا لتدجينهما. ولم يكن لنقابة الصحافة أو نقابة المحررين قول في ذلك، كأنهما غير معنيين بالتعبير وحرياته في لبنان. إن نقابة الصحافة التي نطمح إليها يفترض بها أيضاً أن تحمي مساحات وساحات التعبير في لبنان، أن تحمي الصحافة وحريتها".

الصحافيين الذين انضموا إليها. وتم تداول عريضة جاء فيها "تريد نقابة تكون موقعا للدفاع عن المهنة ضد كل اعتداء، أكان من السلطة، أصحاب العمل، أو أجهزة الأمن. نريد نقابة تشكل سداً منيعاً أمام هؤلاء، لا صندوق بريد للمتمولين والسياسيين، حكام الداخل والخارج، المقتنعين بهم والمروجين لهم". وأضاف الصحافيون في عريضتهم "نحن صحافيون وصحافيون، لا نتملنا نقابتنا الصحافة والمحررين، نعلن أننا جزء من الانتفاضة الشعبية لإسقاط النظام واستبداله بنظام علماني قائم على مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية العامة، وفي مقدمها حرية الصحافة". وأشارت العريضة إلى الوضع الذي

بيروت - أعلن نقيب محوري الصحافة اللبنانية، جوزيف القصيفي، رفض النقابة لموقف مصرف لبنان واستنكاره، لجهة اقتصر الدعوة التي وجهها حاكم المصرف المركزي للمؤتمر الصحفي الذي عقده الاثنين، على عدد محدود من الصحافيين ووسائل الإعلام". وقال القصيفي "المؤتمر يجب أن يكون مفتوحاً لمن يرغب من الزملاء ووسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية، وإلا بعد ذلك بمخاطبة اجتماع مغلق بين الحاكم ومجموعة اختارها من دون سائر الصحافيين، وهو أمر لا نجد له تفسيراً أو مبرراً".

وختم القصيفي "ناسف لهذا النهج المتبع من مصرف لبنان، ما يدل على أنه يتعامل مع أفراد الجسم الصحفي والإعلامي على قاعدة التمييز والمفاضلة في ما بينهم".

ويأتي ذلك بعدما انتشر خبر في مواقع التواصل يفيد بأن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، اعتذر عن عدم قدرتهم على فتح المؤتمر الصحفي لجمع وسائل الإعلام، حيث إن الدعوات خاصة، وتم إصدار بطاقات للمدعوين للحضور.

وينتقد الصحافيون اللبنانيون أداء نقابة المحررين الضعيف وعجزها عن الدفاع عن حقوقهم ومهنتهم، خصوصاً بعد انطلاق الحراك الشعبي.

وبدأ تحرك إعلامي بالدعوة إلى تشكيل نقابة للصحافيين بديلة عن نقابتي الصحافة والمحررين القائمة، وانتشرت حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تطلب بإنشاء النقابة البديلة، ولأقت تضامناً واسعاً من قبل

## الصحيفة تطبع وسط الرصاص وقنابل الدخان

صحيفة "تكتك" كانت قد نشرت المطالبات الشعبية من قبيل تعديل الدستور وتعديل قانون الانتخابات وغيرها وهي مطالبات جيل شاب لا تزال الحكومة العراقية تحاول تجاهله وتهيمشه وتراهن على عامل الوقت لإيقاف انتفاضة. هي صحيفة أقرب إلى المانيفستو أو إلى إعلان يومي عن نشاطات ساحة التحرير فضلاً عن مستجدات أخرى. من هنا اتخذت بعض الأطراف وثيقة للتشهير بالمظاهرات السلمية على أنهم ينشرون مطالب انفصالية وغير واقعية وأنهم يعيثون بالأمن والاستقرار، إلى آخر الأسطوانة الإعلامية.

صحافيو "تكتك" شبه مجهولين، هم صحافيو هذا الرصيف الذي جمع العاطلين عن العمل وشباب الجامعات وعموم الناشئة اللبنانية، وهم صحافيو هذا الجيل المهمش الذي تمت مصادرة حقه في الحياة والحرية في بلد هو من أغنى بلدان العالم من جهة، وأكثرها فساداً أيضاً من جهة أخرى.

صحافيو "تكتك" لا يريدون لصحيفتهم الشهرة بقدر أن يطلقوا صوتاً ولو خافتاً لهم وأن توثق الصحيفة مجريات ليوميات ساحة التحرير وعموم ساحات التحرير في المحافظات الأخرى.

خلال اليومين الأخيرين ازدادت حدة القمع اليومي للمتظاهرين وكانت الحكومة تحلم أنه بزيادة أعمال القمع وتقضي ظواهر الاختطاف سوف تقل وتيرة التظاهرات، وربما سوف يكون ذلك القمع الدموي كافياً لتوقف صحيفة "تكتك"، لكن مجتمع الانتفاضة العراقية فوجئ باستمرار "تكتك" في الظهور من وسط الرصاص والقبائل المدمعة وقنابل الدخان، ومن الواضح أنها لن تتوقف بسهولة.

من جراء اتهامهم بأنهم غير سلميين وأن جهات خارجية تحركهم وأنهم يمارسون العنف ويتعمدون إيذاء القوات الأمنية. هذه الأعداء تترامز مع سقوط قرابة 300 ضحية من القتلى وأكثر من عشرة آلاف من الجرحى، من بين المظاهرات فضلاً عن اختطاف العشرات، فما السبيل لكي يعكس الحراك صوته ويعبر عن نفسه؟ هذا السؤال كان يرسم شباب هذا الحراك الشجاع ولهذا قرروا أن يصنعوا جريدتهم الخاصة بهم في وسط قنابل الغاز المدمع والرصاص الحي وقنابل الدخان ومن هنا ولدت صحيفة "تكتك" وقد صدر منها عددان حتى الآن.

صحافيو "تكتك" شبه مجهولين، هم صحافيو هذا الرصيف الذي جمع العاطلين عن العمل وشباب الجامعات وعموم الناشئة اللبنانية، وهم صحافيو هذا الجيل المهمش الذي تمت مصادرة حقه في الحياة والحرية في بلد هو من أغنى بلدان العالم من جهة، وأكثرها فساداً أيضاً من جهة أخرى.

صحافيو "تكتك" لا يريدون لصحيفتهم الشهرة بقدر أن يطلقوا صوتاً ولو خافتاً لهم وأن توثق الصحيفة مجريات ليوميات ساحة التحرير وعموم ساحات التحرير في المحافظات الأخرى.

اختار محررو هذه الصحيفة الميدانية اسم المركبة البسيطة التي تفوقت على سيارات الإسعاف في نقل الجرحى والمصابين بسبب مرونتها وسرعة حركتها، اسماً لصحيفتهم. هناك من أطلق على الانتفاضة نفسها بأنها انتفاضة الشباب والتكتك. ومهما قلنا عن تلك الصحيفة البسيطة بحجم نابليون فإن الحكومة ومرافقين مساندين لها أخذوها على محمل الجد.

طاهر علوان كاتب عراقي مقيم في لندن

هو مشهد استثنائي يبدو غريباً وغير مالوف، هذا الذي يتعلق بالحراك الشعبي الذي يشهده العراق وهو يدخل أسبوعه الثالث ولا يبدو أنه مهياً للانتفاضة. تعددت توصيفات وسائل الإعلام للشهد بين من يسميه حراكاً شعبياً ومن يسميه مظاهرات ومن يسميه انتفاضة شعبية وصولاً إلى من يسميه ثورة. ويصرف النظر عن كل هذا فإننا أمام مشهد صحفي متكامل يستحق من الصحافة والصحافيين أن ينهلوا منه في جميع الاتجاهات.

ومهما قيل في التقليل من ذلك الحراك أو عدم التعويل عليه لكونه ليس مليونياً وبلا قيادة واضحة ومعلنة له، فإن ما يلاحظه الصحافيون والمرقبون المواقبون لهذا الحراك الشعبي أنه حراك تضامني شمل قطاعات الشعب كافة تقريباً. هنا يتم إنتاج واقع اجتماعي جديد لجيل أخذ على عاتقه أن يخرج ممّا يسمى بعنق الزجاجة، وأن يفرض وجوده بجمع الوسائل بعدما ترك للأخرين أن يقرروا مصيره ومستقبله لسنوات طويلة خلت ولاكتهبت الآن.

هنا في ساحة التحرير مثلاً حيث معقل التظاهرات الاحتجاجية الغاضبة يتكامل مجتمع شبابي متأثر بتوزع ما بين الطبقة وإسعاف المتظاهرين الذين يصابون بالرصاص الحي وقنابل الغاز المدمع وقنابل الدخان وبين خدمات الإطعام والتنظيف وغير ذلك. وفي كل صباح يبحث شباب ذلك الحراك عن قصصهم في أي صحيفة متاحة ولكنهم كانوا يصابون بخيبة أمل



مؤتمر اتقائي